تحليل مستويات الفقر في الأردن حسب الخصائص الاجتماعية: دراسة إحصائية تطبيقية

محمود عبد الله الحبيس[1]، أديب أحمد الرحامنة[2] و خلود فلاح رحامنة [3]

ملخـص

هدفت الدراسة إلى التعرف على المتغيرات والعوامل الاجتماعية المحدد لظاهرة الفقر في الأردن، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على البيانات الثانوية الصادرة من دائرة الإحصاءات العامة، حيث استخدمت أساليب الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي في اختبار فرضيات الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق معنوية بين مستويات الفقر بين المحافظات الإدارية .

الكلمات الدالة: مستويات الفقر، الأردن، الخصائص الاجتماعية، الإحصاءات العامة.

المقدمـة

أدى استخدام التخطيط التنموي في الأردن إلى إحداث تطورات اقتصادية واجتماعية وديموغرافية ذات نتائج ايجابية في مختلف المجالات، وظهرت تحديات صعبة في المجتمع الأردني منها مسألة الفقر التي تتزايد باستمرار، كحالة من الحرمان وعدم القدرة بالوصول إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية كالطعام والمسكن والملابس والمياه النقية والصحة والتعليم والسعي إلى الحاجات غير الضرورية كحق المشاركة والحرية الإنسانية والعدالة الاجتماعية وغيرها وهي متصلة مع بعضها البعض (باقر، 1996: ص1؛ الصقور، 1998: ص8-9). ويرتبط انخفاض نسبة الفقراء بمدى التقدم الملموس في انجازات التنمية الاقتصادية، ويكشف عن علاقات وثيقة متنوعة منها التغييرات الناجمة عن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005 ؛ كريم،1994، ص 25) وكذلك إيلاء الاهتمام بالتخطيط التنموي الإقليمي سواء داخل الإقليم الواحد (Intra-Regional Planning) أو التخطيط التنموي الإقليمي بين الأقاليم (Inter Regional Planning) بحيث لا تتناقض عملية التخطيط الإقليمي مع بعضها بعضاً سعيا لتحقيق أهداف المجتمع (Fields,1980).

يعد متوسط نصيب الفرد من دخل الأسرة عاملا حاسما في الإنفاق لتلبية الحاجات الأساسية ودلالة في تصنيف مستويات المعيشة للفقراء (Josh,1977؛U N D P 2004) والبحث بأسباب الفقر وتقييم الشعور باللامساواة بين الفقراء وبين الفئات والشرائح السكانية الأخرى (Kriesberg,1979؛UNDP,1999). ويعد التحسن في الدخل احد المؤشرات في التقدم نحو تحقيق الرفاهية للسكان(Drewnow,1977؛World Bank,2004) وبالتالي فأن قياس الفقر استنادا لخصائص معينة لا يقل أهمية أمام واضعي السياسات التنموية (Schilier,1980؛Dollar&Kraay,2002)، واعتماد البرامج والأولويات الهادفة للوصول الى الشرائح السكانية المستهدفة للحصول على الدعم المناسب لمستوى معيشي مناسب ولائق (Sen,1976) لتحقيق تقدم في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتبيان اثر الجهود التراكمية

1. كلية التخطيط والإدارة، قسم التخطيط الإقليمي، جامعة البلقاء التطبيقية – الساط - الأردن
2. كلية التخطيط والإدارة، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة البلقاء التطبيقية – الساط - الأردن
3. كلية الأميرة رحمة الجامعية، قسم العلوم الأساسية، جامعة البلقاء التطبيقية – الساط - الأردن

تاريخ استلام البحث 2011/10/30 وتاريخ قبوله 2012/6/7.

لمجموعة الأنشطة المتداخلة والمتفاعلة وملاحظة إشكال الفقر (Mankiw,1997؛ Hopkins,1980).

تناولت العديد من الدراسات مسألة الفقر في الأردن عبر السنوات الماضية من جوانب مختلفة فقد أجرى (Shaban,1980) أول دراسة للفقر بالأردن عام 1973 وتبعه الصقور وآخرون (1989) بتناول جيوب الفقر وحساب خط الفقر لأسر واختيار أسلوب السلسة الغذائية المعيارية، وأعدت وزارة التنمية الاجتماعية (1989) دراسة عن جيوب الفقر في الأردن باستخدام نتائج مسح دخل الأسرة ونفقاتها لعام (1986-1987) وذلك لتقدير خطي الفقر المدقع والمطلق للأسرة وتقدير مؤشرات نسبة الفقر، وفجوة الفقر، واستخدام معامل جيني لتحديد خصائص الفقراء، واستندت الدراسة على طريقة النمط الغذائي المقترح لتقدير خطوط الفقر. وقدم فريق من البنك الدولي وعدد من المختصين المحليين تقييما لواقع الفقر في الأردن لعام (1994) استنادا إلى نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة لعام (1986-1987) لتقدير خط الفقر المطلق وخط الفقر المدقع ومؤشرات نسبة الفقر وفجوة الفقر للفترة (1986-1987) كما استخدمت بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة لعام (1992) ومسح العمالة والبطالة والعائدين والفقر لعام (1991) لتقدير خط الفقر المطلق كما وقدم البنك الدولي (1994) دراسة تحديثية لعامي 1994- 2001 لخطوط الفقر بالاعتماد على الرقم القياسي لأسعار المستهلك. واتبعها دراسة قدمها عام 2004 بالاعتماد على الاحتياجات من السعرات الحرارية من خلال استخدام سلة السلع الاستهلاكية للوصول الى مؤشرات الفقر(وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2004)، وقامت وزارة التخطيط بإجراء دراسة عام 1996 حول مؤشرات الفقر في الاردن وتقييمها، كما قدمت وزارة التخطيط ووزارة التنمية الاجتماعية تقارير ودراسات متخصصة في هذا الموضوع (وزارة التخطيط، مجموعة تقارير 1996 -2007)، واهتمت جهات اخرى بدراسة الفقر والبطالة وأقيمت مؤتمرات وندوات مختلفة ومنها **المؤتمر الوطني لمحاربة الفقر والبطالة**،6-2005/9/7.

وحدد الحنيطي والرفاعي عام 2001 نسبة الفقراء في البادية الأردنية باستخدام أسلوب خط الفقر المدقع وخط الفقر المطلق وقدم يحى وآخرون عام 2001 تحديد الأسر التي تقع تحت خط الفقر المدقع والمطلق بالنسبة لحجم السكان وحدد الطيب عام 2002توزيع الدخل والفقر في محافظة الكرك وتلتها دراسة دائرة الإحصاءات العامة عام 2004 المستندة إلى نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة لعام 2003/2002 بالاعتماد على الاحتياجات من السعرات الحرارية من خلال استخدام سلة السلع الاستهلاكية للوصول إلى مؤشرات الفقر، وتم عام 2006 إجراء دراسة نفقات الأسرة، وكذلك نفذت دائرة الإحصاءات العامة الأردنية دراسة النفقات ودخل الأسرة لعام 2008 لقياس حاجة الفرد من السعرات الحرارية واحتساب خط الفقر (Poverty Line) والذي يعتبر من أساليب قياس الفقر (الشخاترة، 1988) وابرز شتيوي وآخرون (2002) دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة في الأردن، كما وان وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع البنك الدولي (2004) اجريا تقييما للفقر في الأردن وقدم الحنيطي وآخرون (2004)، تحديدا للعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في الفقر (دراسة ميدانية على بعض القرى النائية من إقليم جنوب الأردن)، ويعد الحنيطي من الباحثين الذين ركزوا على مسألة الفقر بدراساته العلمية المتخصصة ومن أبرزها عدالة توزيع الدخل والإنفاق بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة وذلك بكشف اثر الدخل في عدم تحقيق إشباع حاجات الأسر الفقيرة (الحنيطي، 2005).

وهدفت دراسة الجمعية العلمية الملكية (2006) إلى تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقروض التي قدمها صندوق التنمية والتشغيل خلال الفترة 1991- 2003 على المنتفعين في الأردن. وقدمت وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن (2010) تقريرا حول تحقيق الأهداف الإنمائية في الأردن بتناول التقدم المنجز للقضاء على الفقر المدقع والجوع.

لم يكن ينظر إلى الفقر قبل منتصف الثمانينات على انه من المشكلات ذات الأولوية إذ كان الاهتمام منصبا على زيادة العدالة في توزيع الدخول ، وقد تحقق أنجاز طيب في هذا المجال خلال عقد السبعينات الذي شهد انتعاشا في الاقتصاد الأردني أنعكس على ارتفاع المستوى المعيشي

للسكان وتوزيع أفضل للدخل. وبالتالي فانه قبل عام 1985 لم يرتقي الفقر إلى مستوى الظاهرة لكون حجمه لا يزيد على (3%) من مجموع السكان وبعد ذلك برز مستوى المشكلة إلى مستوى الظاهرة بسبب تأثر الاقتصاد الأردني بحالة الركود الاقتصادي العالمي التي نجم عنها انخفاض أسعار النفط وتأثيره على اقتصاديات دول الخليج العربي التي انخفضت مساعدتها للأردن وتدهور سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي وارتفاع حاد في تكاليف المعيشة وما نجم عن الأزمات الإقليمية المحيطة بالأردن من نتائج سلبية وأدت تأثره بها (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2005، وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبرنامج الامم المتحدة، 2004).

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل جميع الحكومات المتعاقبة لمحاربة الفقر وتحسين الأحوال المعيشية لأفراد الشعب الأردني إلا إن نسبة اللذين يعيشون تحت خط الفقر قد أخذت بالتزايد حيث بلغت 14.5 %خلال عام 2005.

من اجل تحليل الخصائص الاجتماعية المؤثرة في الفقر، تم الاعتماد على البيانات الثانوية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية ، التي تتعلق بحاجة الفرد من السعرات الحرارية Person's Calorie Requirement) (واشتقاق الأرقام القياسية الخاصة بأسعار المستهلك واحتساب خط الفقر (Poverty Line) وهو عبارة عن الحد الفاصل بين دخل أو استهلاك الفقراء أو عن غير الفقراء مما يشير إلى أن الفرد الفقير هو الذي يكون استهلاكه يقل عن مستوى الحد الأدنى لقيمة الحاجات الأساسية اللازمة للفرد وبالتالي أمكانية تقسيم المجتمع إلى فئتين هما فئة الفقراء وفئة غير الفقراء (الخصاونه، 1998).

قياس خط الفقر:

يقاس خط الفقر بما يأتي :

خط الفقر المدقع (Adjective Poverty Line) وهو يشير إلى مستوى الإنفاق اللازم للفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية التي توفر السعرات الحرارية اللازمة للفرد وبالتالي فهو خط تقديري رقمي ويعرف بخط فقر الغذاء (هاجن،1988،ص111، الصقور، 1993).

خط الفقر المطلق (Absolute Poverty Line) و يشير إلى مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم لتأمين الحاجات الغذائية والحاجات غير الغذائية الأساسية مثل المسكن والملبس والتعليم والصحة والمواصلات بالحد الأدنى و يعرف بخط الفقر المطلق أو العام (الصقور وآخرون 1989).

يتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة أن مشكلة الفقر قد لاقت اهتماماً كبيراً من قبل الباحثين في دراسة هذه الظاهرة التي أصبحت تفتك بشرائح واسعة من المجتمع الأردني باختلاف نسبة وجود الفقراء في المجتمع الأردني من مدينة لأخرى؛ وهذا يعود إلى الطبيعة الجغرافية للمدينة، والحجم السكاني لأسباب مختلفة ومدى وجود مشاريع استثمارية فيها. ولذا فقد جاءت هذه الدراسة في محاولة منها إلى التعرف على الخصائص الاجتماعية المرتبطة بظاهرة الفقر في المجتمع الأردني؛ من خلال تحديد تحليل الافتراضات التي تم صياغتها في هذا الصدد.

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على مستويات الفقر وتحليلها حسب الخصائص الاجتماعية واستقصاء المؤشرات النوعية المؤثرة في الفقر بالأردن،وبالتالي عدم وجود تقييم لمؤشرات الفقر الاجتماعية لتحديد نقاط القوة والضعف لبعض المؤشرات المختارة وتحليل لمستويات الفقر حسب الخصائص الاجتماعية، وأن ما تم تناوله بالأردن لم يبحث المؤشرات الاجتماعية وتحليها بشكل محدد ودقيق، حيث تكمن المشكلة في تنامي مشكلة الفقر بحيث أصبح لها مؤثرات سلبية واضحة على البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي خاصة في هذه المرحلة.

أهمية الدراسة ومبرراتها :

تناولت دراسات سابقة موضوعات مختلفة ذات صلة بمسائل الفقر بالأردن ومن جوانب مختلفة، إلا أن هذه الدراسة قد ركزت على تشخيص عدد من المؤشرات غير التقليدية ودراستها وتقييمها من خلال فرضيات محددة ولتكون هذه الدراسة ضمن الجهود البحثية التي تتزايد في هذه المسألة أو المعضلة لارتباطها بالمستويات المعيشية للسكان وتسليط الضوء على حدة المشكلة وبخاصة بالنسبة للأردن كدولة نامية، والتعرف على واقع الظاهرة المرتبطة

بعملية التنمية المكانية وتشخيص مؤشرات غير تقليدية لارتباطها بالمستويات المعيشية للسكان .

تتحدد المبررات في أن قضية الفقر أصبحت ظاهرة خطيرة في المجتمع الأردني على الرغم من سعي الحكومات الأردنية لتجاوزها أو التخفيف منها باستخدام وسائل واليات مختلفة، وقد اتضح ذلك بإيجاد مؤسسات حكومية وشبه الحكومية، واهتمام منظمات ومؤسسات دولية، وقدمت دراسات وأبحاث تعكس واقع الفقر،كما وتؤشر مؤشرات الفقر وقياساته إلى تنبؤ مستقبلي للوضع السكاني بالإضافة إلى دراسة الفقر يعد عملا مستمرا ويسلط الضوء على عمق المشكلة، وذات نتائج سلبية وتخالف العلاقات الموجودة في الأدب التنموي ولذا لابد من إيجاد مثل هذه الدراسات من اجل توضيح الجوانب السلبية بدراسة الأسباب الكامنة وراء المتغيرات التي حولت القضية إلى مرض مستوطن في الأردن والتغلب عليها .

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى معرفة مستويات الفقر بالأردن وإبراز المؤشرات النوعية المؤثرة في تلك الظاهرة وتسليط الضوء على واقع مستويات الفقر وارتباطها المكاني وإبراز ظاهرة الفقر من جانبها الاجتماعي بمؤشرات محددة لاستخدامها في بيان أفضل الأساليب للحد من انتشار الفقر لدى متخذ القرار. وإيجاد تفسير علمي وواقعي لتلك الظاهرة.

فرضيات الدراسة:

بغية الوصول إلى أهداف الدراسة، فقد تم صياغة خمس فرضيات وفق صيغة الفرضية الصفرية (H0) وعلى النحو الآتي:

1- الفرضية الأولى: لا يوجد علاقة بين مستوى خط الفقر والمحافظة الإدارية أي أن الظاهرتين مستقلتان.

2- الفرضية الثانية، وتجزأ إلى جزأين :

أ) لا يوجد اختلاف معنوي في متوسط تأثيرات الشريحة السكانية على نسب الفقر في الأردن .

ب) لا يوجد اختلاف معنوي في متوسط تأثيرات الفئة العمرية على نسب الفقر في الأردن .

3- الفرضية الثالثة وتجزأ إلى جزأين :

أ) لا يوجد اختلاف معنوي في متوسط تأثيرات الشريحة السكانية على نسب الفقر في الأردن .

ب) لا يوجد اختلاف معنوي في متوسط تأثيرات المؤهل العلمي على نسب الفقر في الأردن .

4- الفرضية الرابعة وتجزأ إلى جزأين :

أ) لا يوجد اختلاف معنوي في متوسط تأثيرات الشريحة السكانية على نسب الفقر في الأردن .

ب) لا يوجد اختلاف معنوي في متوسط تأثيرات الحالة الزواجية على نسب الفقر في الأردن.

5- الفرضية الخامسة، وتجزأ إلى جزأين :

أ) لا يوجد اختلاف معنوي في متوسط تأثيرات الشريحة السكانية على نسب الفقر في الأردن .

ب) لا يوجد اختلاف معنوي في متوسط تأثيرات الحالة العملية على نسب الفقر في الأردن.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لوصف الخصائص المحددة لمؤشرات الفقر في الأردن استنادا إلى اختيار بعض المؤشرات ذات العلاقة وفي شقها الآخر تناولت المنهج التحليلي في دراسة الخصائص التفصيلية وعلى أساس اعتبار المحافظة وحدة إدارية بهدف تحديد أي المؤشرات أكثر ارتباطا بمسألة الفقر بالأردن .

الأساليب الإحصائية:

استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية المناسبة وهي مربع كاي (Chi-square Test)، ومعامل التحديد (R-square) و جدول تحليل التباين باتجاهين(Tow –Ways Analysis of Variances) من خلال الاستعانة ببرنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS .Ver,13).

حدود الدراسة:

تتحدد الدراسة بما يأتي:

المجال الجغرافي: انحصرت الدراسة على مستوى المحافظات الأردنية.

المجال الزمني: استندت عملية التحليل على بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة لعام 2008 الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية.

المجال البحثي: التركيز على الدراسات الأردنية فقط وعدم تناول دراسات أجنبية أو عربية

واقع الفقر في الأردن:

من اجل إلقاء الضوء على واقع الفقر في الأردن فأن فريق الدراسة ارتأى قبل عملية التحليل التطرق لبعض الجداول المناسبة لكشف ملامح بارزة في هذه القضية، ويضح الجدول (1) نسبة الفقر المطلق (أفراد) ونسبة السكان الفقراء حسب المحافظة للعام ().

جدول (1) نسبة الفقر المطلق (أفراد) ونسبة السكان الفقراء حسب المحافظة (السنة).

المحافظة	نسبة الفقر	نسبة السكان الفقراء
العاصمة	8.3	24,6
البلقاء	19,7	7,8
الزرقاء	11,2	11,7
مأدبا	14,9	2,6
اربد	14,7	20,5
المفرق	31,9	11,9
جرش	20,3	4,6
عجلون	13,3	2,3
الكرك	17,1	5.5
الطفيلة	21,1	2,2
معان	24,2	3,4
العقبة	11,8	2
المملكة	13,3	100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة،2010.أكمل المصدر

يتبين من الجدول (1) أن الفقر في الأردن بلغت 13,3% لعام 2008 ويلاحظ أن محافظة العاصمة سجلت أدنى نسبة الفقر في الأردن حيث بلغت 8,3% تلتها محافظة الزرقاء بنسبة 11,2% تلتها محافظة العقبة 11,8% في حين سجلت محافظة المفرق أعلى نسبة فقر بين المحافظات؛ حيث بلغت 31,9% تلتها محافظتي معان والطفيلة بنسب بلغت 24,2% و 21,1% على التوالي اما بقية المحافظات فقد تباينت نسب الفقر ما بين 14,7% و 20.3% .

وبالرغم من أن محافظة العاصمة سجلت أدنى نسبة فقر في المملكة إلا أنها تضم ربع الفقراء في المملكة تقريباً ويقيم في محافظتي العاصمة وإربد حوالي 45.1% من السكان الفقراء في الأردن أما أقل نسبة من الفقراء فتقيم في محافظة العقبة بنسبة 2%.

مؤشر فجوة الفقر: Poverty gap indicator

يفسر هذا المؤشر حجم الفجوة الإجمالية اللازمة لنقل الأسر الواقعة تحت خط الفقر لرفعهم فوق خط الفقر، ولأغراض المقارنة يتم حساب هذه الفجوة كنسبة مئوية من القيمة الإجمالية لاستهلاك كافة السكان عندما يكون مستوى استهلاكهم مساو لخط الفقر.يوضح الجدول (2) نسبة فجوة الفقر حسب المحافظة لعام 2008,2006 .

جدول(2) يبين نسبة فجوة الفقر حسب المحافظة لعام 2008,2006.

المحافظة	نسبة فجوة الفقر %2006	نسبة فجوة الفقر %2008	القيمة النقدية الحقيقية لفجوة الفقر (مليون دينار)
العاصمة	1,8	1,6	25608
البلقاء	3,5	4,1	9527
الزرقاء	2,8	1,8	9448
مأدبا	2,4	2,8	2515
اربد	2,7	2,7	19915
المفرق	6	6,3	12054
جرش	4,1	4,7	5483
عجلون	4	3,1	2827
الكرك	4,9	3,4	5690
الطفيلة	4	2,5	1367
معان	3	5,6	4100
العقبة	4,6	3,2	2765
المملكة	2,8	2.6	101302

المرجع : المصدر السابق (حدد المصدر).

يتضح من الجدول (2) أن نسبة فجوة الفقر بلغت في حدها الأدنى لعام 2008 في محافظة العاصمة حيث بلغت 1,6% في حين أن النسبة الأعلى سجلت في محافظة المفرق؛ حيث بلغت 6,3% أما نسبة الفقر على مستوى المملكة فقد بلغت 2,6%(المصدر) .

أما القيمة النقدية لفجوة الفقر فقد سجلت كمحافظة الطفيلة الأقل حيث بلغت 1,367 مليون دينار أما محافظة العاصمة فقد سجلت القيمة الأكثر حيث بلغت 25,608 مليون دينار أما القيمة النقدية لفجوة الفقر على مستوى المملكة فقد بلغت 101,302 مليون دينار.

مؤشر شدة الفقر : poverty severity indicator

يفسر هذا المؤشر مدى التباين في درجات الفقر بين الأفراد أنفسهم الواقعين تحت خط الفقر.

يوضح الجدول (3) يبين نسبة الفقر حسب المحافظة لعام 2008,2006 .

جدول (3) يبين نسبة الفقر حسب المحافظة لعام 2008,2006 .

المحافظة	نسبة شدة الفقر 2006	نسبة شدة الفقر 2008
العاصمة	0.56	0,47
البلقاء	1.17	1,30
الزرقاء	0.83	0,47
مأدبا	0.79	0.66
اربد	0,93	1,67
عجلون	2.50	1,07
الكرك	1.54	1,75
الطفيلة	1,21	0.57
معان	1,02	2
العقبة	1,74	1.30
المملكة	0.93	0,79

المرجع: المصدر السابق (حدد المصدر).

يلاحظ من الجدول (3) أن (9) محافظات إي ما نسبته (75%) من محافظات المملكة ترتفع فيها نسبة شدة الفقر في العام 2008 مقارنة بالعام 2006 أما على مستوى المملكة فقد بلغت نسبة الفقر في العام 2008 انخفاضاً في مدى التباين في درجات الفقر بين الإفراد أنفسهم الواقعين تحت خط الفقر بمقدار 0,14%.

اختبار فرضيات الدراسة:

استندت عملية اختبار الفرضيات على البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة على النحو التالي :

للتحقق من صحة اختبار الأولى والتي تنص على أن: "لا يوجد علاقة بين مستوى خط الفقر والمحافظة الإدارية ".فان الجدول التقاطعي (4) يشير إلى بيانات القيم المشاهدة لمستوى خط الفقر والمحافظة الإدارية .

جدول (4) يبين مستوى خط الفقر (المدقع، غير الغذاء، المطلق) والمحافظة.

المحافظة	خط الفقر (دينار أردني للأسرة شهرياً)		
	الغذاء المدقع	غير الغذاء	العام المطلق
العاصمة	300	403	703
البلقاء	290	382	672
الزرقاء	285	378	662
مادبا	293	384	677
اربد	292	375	668
المفرق	277	379	656
جرش	284	372	656
عجلون	294	384	677
الكرك	286	384	669
الطفيلة	285	375	660
معان	295	374	674
العقبة	283	385	668
المملكة	3464	4575	8042

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة،2010.

حيث تطلب الاختبار تبيان وجود أو نفي العلاقة وعلى النحو التالي:

Ho 1: الظاهرتان (خط الفقر) و (المحافظة) مستقلتان أي لا يوجد بينهما علاقة.

H1 1 : الظاهرتان (خط الفقر) و (المحافظة) غير مستقلتان أي لا يوجد بينهما علاقة.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار مربع كاي استنادا إلى بيانات الجدول (2) لتحديد القيم المتوقعة لخط الفقر حسب المحافظة فكانت النتائج الواردة في الجدول التالي:

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار مربع كاي لحسن المطابقة فكانت النتائج التالية كما هو موضح في الجدول (5).

جدول (5) يبين القيم المشاهدة والقيم المتوقعة لمستويات خط الفقر في الأردن حسب المحافظة الإدارية .

Count المحافظة	خط الفقر			Total
	الغذاء المدقع	غير الغذاء	العام المطلق	
المشاهدة العاصمة	300	403	703	1406
المتوقعة	302.9	400.0	703.1	1406.0
Countالبلقاء	290	378	672	1344
Expected Count	289.5	377.0	672.1	1344.0
Count الزرقاء	285	378	662	1325
Expected Count	285.4	377.0	662.6	1325.0
Count مادبا	293	384	677	1354
Expected Count	291.7	385.2	677.1	1354.0
Count اربد	292	375	668	1335
Expected Count	287.6	379.8	667.6	1335.0
Count المفرق	277	379	656	1312
Expected Count	282.6	373.3	656.1	1312.0
Count جرش	284	372	656	1312
Expected Count	282.6	373.3	656.1	1312.0

Count المحافظة	خط الفقر			Total
	الغذاء المدقع	غير الغذاء	العام المطلق	
Count عجلون	294	384	677	1355
Expected Count	291.9	385.5	677.6	1355.0
Count الكرك	286	384	669	1339
Expected Count	288.4	380.9	669.6	1339.0
Count الطفيلة	285	375	660	1320
Expected Count	284.3	375.5	660.1	1320.0
Countمعان	295	374	674	1343
Expected Count	289.3	382.1	671.6	1343.0
Countالعقبة	283	385	668	1336
Expected Count	287.8	380.1	668.1	1336.0
Total Count	3464	4575	8042	16081
Expected Count	3464.0	4575.0	8042.0	16071.0

جدول (6) يبين نتائج اختبار مربع كاي (Chi-square Tests) لمستويات خط الفقر والمحافظة الإدارية.

	القيمة	درجات الحرية	مستوى الدلالة
Pearson chi-square	.910[a]	22	1.000
Likelihood Ratio	.910	22	1.000
Linear-by-linear Association	.000	1	.993
N of Valid Cases	16081		

A.0 cells (.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 282.62.

واستناداً إلى قاعدة القرار القائلة بأنه إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل أو يساوي من القيمة المحددة والبالغة (0.05) عندئذ ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة وعليه يلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة ل (مربع كاي بيرسون) تساوي (1.00) إذن تقبل الفرضية الصفرية أي أنه لا يوجد علاقة بين مستويات خط الفقر والمحافظة الإدارية أي أن الظاهرتين مستقلتان.

الفرضية الثانية وتجزأ إلى جزأين :

أ) لا يوجد اختلاف معنوي في متوسط تأثيرات الشريحة السكانية على نسب الفقر في الأردن .

ب) لا يوجد اختلاف معنوي في متوسط تأثيرات الفئة العمرية على نسب الفقر في الأردن .

جدول (4) يبين نسب الفقر في الأردن حسب الفئة العمرية والشريحة السكانية.

	الفئة العمرية					المجموع
	0-4	5-14	15-24	25-59	60+	
الشريحة الأفقر الشريحة	15.6	32.4	19.2	29.1	3.7	100
باقي الشرائح السكانية	12.3	21.4	23.0	36.0	7.3	100

المرجع : المصدر السابق

تم إجراء التحويل الزاوي للنسب المئوية من خلال إيجاد الزاوية التي يكون قيمة مقلوب جيبها مساو لقيمة الجذر التربيعي للنسبة المراد تحويلها وتكتب على النحو :

$$Sin^{-1} \sqrt{P} = arcine \sqrt{p}$$

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام جدول تحليل التباين باتجاهين (Two-ways Analysis of variance) فكانت النتائج المذكورة في الجدول (8).

جدول (8) يبين نتائج جدول تحليل التباين باتجاهين (Two-ways Analysis of variance) .

Sig	F	Mean Square	df	Type II sum squares	Source
.000	91.910	1194.051	6	7164.308[a]	Model
.895	.020	.258	1	.258	(الشريحة السكانية)
.020	10.787	140.143	4	560.571	(الفئة العمرية)
		12.992	4	51.966	Error
			10	7216.274	Total

R squared = .993

جدول 1

مستوى الدلالة	F	متوسط المربعات	df	Type II sum squares	مصادر الاختلاف
0	91.91	1194.051	6	7164.308	
0.895	0.02	0.258	1	0.258	(الشريحة السكانية)
0.02	10.787	140.143	4	560.571	(الفئة العمرية)

مصادر الاختلاف	Type II sum squares	df	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
Error	51.966	4	12.992		
Total	7216.274	10			

واستناداً إلى هذه النتائج يستنتج ما يلي:

أ) قبول الفرضية الصفرية Ho_2 (A) مما يعني أنه لا يوجد اختلاف معنوي في متوسط تأثيرات الشريحة السكنية على نسب الفقر في الأردن.

ب) قبول الفرضية البديلة $H_{o\ 2}$ (B) مما يعني أنه يوجد اختلاف معنوي في متوسط تأثيرات الفئة العمرية على نسب الفقر في الأردن.

ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد (R square) قد بلغت (.993) وهذا يعني أن هنالك علاقة قوية جدا بين الشريحة السكانية المتمثلة (الشريحة الأفقر، باقي الشرائح) ، وبين الفئة العمرية المتمثلة بالفئات العمرية (0-4 ، 5-14 ، 15-24 ، 25-59 ، +60).

الفرضية الثالثة، وتجزأ إلى جزأين :

أ) لا يوجد اختلاف معنوي في متوسط تأثيرات الشريحة السكانية على نسب الفقر في الأردن .

ب) لا يوجد اختلاف معنوي في متوسط تأثيرات المؤهل العلمي على نسب الفقر في الأردن.

جدول (9) يبين نسب الفقر في الأردن حسب المؤهل العلمي والشريحة السكانية.

	المؤهل العلمي					Total
	ما قبل الأساسي	الأساسي	تلمذه مهنية	ثانوي	تعليم عالي	
الشريحة الأفقر الشريحة	57.6	23.1	0.4	12.9	6.0	100
باقي الشرائح السكانية	38.1	19.9	0.3	20.4	21.3	100

المرجع: المصدر السابق .

بعد إجراء التحويل الزاوي للنسب المئوية تم اختبار هذه الفرضية باستخدام جدول تحليل التباين باتجاهين (Two-ways Analysis of variance) فكانت النتائج المذكورة في الجدول (10).

جدول (10) يبين نتائج جدول تحليل التباين باتجاهين(Two-ways Analysis of variance) .

Source	Tybe II sum squares	df	Mean Square	f	sig
Model	7306.322a	6	1217.72	31.068	0.003
(الشريحة السكانية)	3.761	1	3.761	0.096	0.772
(المؤهل العلمي)	1636.494	4	409.124	10.438	0.022
Error	156.783	4	39.196		
Total	7463.105	10			

R squared= .979

واستناداً إلى هذه النتائج يستنتج ما يأتي:

أ) قبول الفرضية الصفرية ($H_{o\ 3}$ (A) مما يعني أنه لا يوجد اختلاف معنوي في متوسط تأثيرات الشريحة السكنية على نسب الفقر في الأردن.

ب) قبول الفرضية البديلة ($H_{1\ 3}$ (A) مما يعني أنه يوجد اختلاف معنوي في متوسط تأثيرات المؤهل العلمي على نسب الفقر في الأردن.

ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد (R- square) قد بلغت (0.979) وهذا يعني أن هنالك علاقة قوية جدا بين الشريحة السكانية المتمثلة (الشريحة الأفقر ، باقي الشرائح)، والمؤهل العلمي المتمثل (ما قبل الأساسي ، الأساسي، تلمذه مهنية ، ثانوي ، تعليم عالي) .

الفرضية الرابعة، وتجزأ إلى جزأين :

أ) لا يوجد اختلاف معنوي في متوسط تأثيرات الشريحة السكانية على نسب الفقر في الأردن .

ب) لا يوجد اختلاف معنوي في متوسط تأثيرات الحالة الزواجية على نسب الفقر في الأردن.

جدول (11) يبين نسب الفقر في الأردن حسب الحالة الزواجية والشريحة السكانية.

	الحالة الزواجية				المجموع
	أعزب	متزوج	مطلاق	أرمل	
الشريحة الأفقر الشريحة	0.4	93.9	0.4	5.3	100
باقي الشرائح السكانية	1.9	87.1	0.7	10.3	100

المرجع : المصدر السابق .

بعد إجراء التحويل الزاوي للنسب المئوية تم اختبار هذه الفرضية باستخدام جدول تحليل التباين باتجاهين (Two-ways Analysis of variance) فكانت النتائج التالية المذكورة في الجدول (12).

جدول(12) يبين نتائج جدول تحليل التباين باتجاهين (Two-ways Analysis of variance).

Source	Tybe II sum squares	df	Mean Square	F	Sig.
Model	11079.373[a]	5	2215.875	147.061	.001
(الشريحة السكانية)	2.132	1	2.132	.142	.732
(الحالة الزواجية)	6243.043	3	2081.014	138.110	.001
Error	45.203	3	15.068		
Total	11124.576	8			

R squared= .996

واستناداً إلى هذه النتائج يستنتج ما يلي:

أ) قبول الفرضية الصفرية ($H_{o\ 4}$ (A) مما يعني أنه لا يوجد اختلاف معنوي في متوسط تأثيرات الشريحة السكنية على نسب الفقر في الأردن.

ب) قبول الفرضية البديلة $H_{1\ 4}$ (B) مما يعني أنه يوجد اختلاف معنوي في متوسط تأثيرات الحالة الزواجية على نسب الفقر في الأردن.

ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد (R square) قد بلغت (0.996) وهذا يعني أن هنالك علاقة قوية جدا بين الشريحة السكانية المتمثلة (الشريحة الأفقر ، باقي الشرائح)، والحالة الزواجية المتمثلة (أعزب ، متزوج ، مطلق ، أرمل) .

الفرضية الخامسة، وتجزأ إلى جزأين :

أ) لا يوجد اختلاف معنوي في متوسط تأثيرات الشريحة السكانية على نسب الفقر في الأردن .

ب) لا يوجد اختلاف معنوي في متوسط تأثيرات الحالة العملية على نسب الفقر في الأردن .

جدول (13) يبين نسب الفقر في الأردن حسب الحالة العملية والشريحة السكانية.

	الحالة العملية				المجموع
	مستخدم بأجر	صاحب عمل	يعمل لحسابه	متعطل	
الشريحة الافقر الشريحة	65.7	1.2	7.8	25.2	100
باقي الشرائحالسكانية	69.8	5.2	6.9	18.0	100

المرجع : المصدر السابق .

بعد إجراء التحويل الزاوي للنسب المئوية تم اختبار هذه الفرضية باستخدام جدول تحليل التباين باتجاهين (Two-ways Analysis of variances)فكانت النتائج المذكورة في الجدول (14).

جدول(14) يبين نتائج جدول تحليل التباين باتجاهين (Two-ways Analysis of variance).

Source	Type II sum of squares	df	Mean square	F	Sig.
Model	8347.225[a]	5	1669.445	131.048	.001
(الشريحة	1.492	1	1.492	.117	.755
السكانية)	2464.978	3	821.659	64.499	.003
(الحالة العملية)	38.218	3	12.739		
Error	8385.443	8			
Total					

R squared= .995

واستناداً إلى هذه النتائج يستنتج ما يأتي:

أ) قبول الفرضية الصفرية $H_{o\ 5}$ (A) مما يعني أنه لا يوجد اختلاف معنوي في متوسط تأثيرات الشريحة السكنية على نسب الفقر في الأردن.

ب) قبول الفرضية البديلة $H_{1\ 5}$ (B) مما يعني أنه يوجد اختلاف معنوي في متوسط تأثيرات الحالة العملية على نسب الفقر في الأردن.

ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد (R square) قد بلغت (0.995) وهذا يعني أن هنالك علاقة قوية جدا بين الشريحة السكانية المتمثلة (الشريحة الأفقر ، باقي

الشرائح)، والحالة العملية المتمثلة (مستخدم بأجر ، صاحب عمل ، يعمل لحسابه ، متعطل) .

النتائج والتوصيات:

النتائج :

توصلت الدراسة إلى ثبوت صحة الفرضية المتعلقة بعدم وجود علاقة بين مستويات خط الفقر والمحافظة الإدارية بمعنى أن خط الفقر يتأثر بالمحافظة الإدارية ولربما أن الحجم السكاني لكل محافظة قد ارتبط به مستويات خط الفقر، بناء على القيم المشاهدة والمتوقعة لتلك المستويات التي توصل إليها نتائج الاختبار في الجدول(6)، وقد اتضح أن القيم المتوقعة في هذه المستويات بالنسبة للأردن في الغذاء قد بلغ (3464.0) ولغير الغذاء قد بلغ (4575.0) ولخط الفقر العام المطلق قد بلغ (8042.0)، وبلغ المستوى الكلي في الأردن (16071.0)، وأما على المستوى المكاني، فقد سجلت محافظة العاصمة أعلى تلك القيم من هذه المستويات وهذا مرتبط بالحجم السكاني في هذه المحافظة كوحدة إدارية والتي يوجد بها (38.7 %) من مجموع سكان الأردن البالغ 5.980.000 نسمة لعام 2009 (دائرة الإحصاءات العامة، أيلول 2010، ص 7) ، وهو ما أشار إليه تقرير دائرة الإحصاءات العامة من ان هذا مرتبط بمتوسط قيمة خط فقر الغذاء (الفقر المدقع) على مستوى المملكة (292) دينارا للفرد الواحد سنوياً وعلى مستوى الأسرة المعيارية (5,7) فرد حيث بلغت قيمته (138,7) شهرياً أي ما يعادل 1664 ديناراً سنوياً تقريباً وأن محافظة العاصمة سجلت أعلى قيمة لخط الفقر المدقع بمقدار 300 دينار للفرد في العام تلاها محافظة معان بقيمة بلغت 295 دينارا، وتلاها محافظة عجلون بقيمة بلغت 294 دينارا للفرد سنوياً وأدنى قيمة لخط الفقر المدقع فقد سجلت في محافظة المفرق وبلغت 277 دينارا للفرد في العام ونلاحظ أن هناك تباينا واضحا في خط الفقر بين محافظتي العاصمة والمفرق، ويعزى ذلك إلى اختلاف نمط الاستهلاك الغذائي بينهما (دائرة الإحصاءات العامة، مصدر سابق).

أما خط الفقر غير الغذاء والمتمثل بالفرق بين خط الفقر المطلق وخط فقر الغذاء (المدقع) فيلاحظ بأن محافظة العاصمة احتلت المرتبة الأولى بقيمة بلغت 403 دنانير ثم تلاها محافظة العقبة بقيمة بلغت 385 دينارا، أما محافظة جرش فقد احتلت المرتبة الأخيرة بقيمة بلغت 372 دينارا، ويعزى هذا التباين إلى اختلاف مستوى الدخل والإنفاق اللازم لتأمين احتياجات المتعلقة بالمسكن والملبس والتعليم والمواصلات وغير ذلك .

كذلك سجل مستوى خط الفقر أدنى قيم متوقعة له في الغذاء المدقع وقد بلغ (282.6) ولغير الغذاء قد بلغ (373.3) بينما المستوى العام المطلق على المستوى الكلي للأردن قد بلغ (650.1) بلغ المستوى الإجمالي بغض النظر عن نوعية مستوى خط الفقر قد بلغ (1312.0)، وذلك في محافظتي كل من المفرق وجرش على الترتيب وحيث بلغت نسبة السكان في كل منهما (4,7%) و (3,0%) على الترتيب.

اتضح وجود اختلاف معنوي في متوسط تأثير الفئة العمرية على نسب الفقراء في الأردن، وذلك مرتبط بتوزيع الشرائح السكانية حسب العمر وثبوت اختلاف معنوي في متوسط تأثيرات المؤهل العلمي على نسب الفقراء بسبب أن الشريحة الأفقر هي الأقل تعليماً، وهو ما تؤكده بيانات الجدول (9).

من جانب آخر فإن للحالة الزواجية تأثير سلبي على ارتفاع نسبة الفقر وأن شريحة الفقر هم الأكثر في نسبة فئة المتزوجين ولديهم أسر، وهو ما تؤكده بيانات الجدول (11)،ونجد أن للحالة العملية تأثيرها السلبي على ارتفاع نسبة الفقر بالأردن حيث إن أكثر من ثلثي شريحة الفقراء يعملون كمستخدمين بأجر، ومن المؤكد أن للفقر علاقة قوية بارتفاع معدل البطالة البالغ 12،9 لعام 2009 (دائرة الإحصاءات العامة، مصدر سابق، ص 2) والجدول (13) يوضح نسب الفقر حسب الحالة العملية والشريحة السكانية.

مما سبق، فان هنالك علاقة قوية جدا بين الشريحة السكانية وكلا من الفئة العمرية والمؤهل العلمي والحالة الزواجية والحالة العملية، وبالتالي تبلورت مشكلة الدراسة بوجود مستويات للفقر في الأردن، بناء على الخصائص الاجتماعية المحددة بهذه الدراسة ، وقد تم الكشف عن نقاط القوة والضعف لتلك المؤشرات من خلال نتائج الاختبار في

فرضيات الدراسة المحددة التي تم تناولها في عملية الاختبار الإحصائي.

التوصيات:

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإن هناك أهمية ملحة بأن على المخططين وراسمي السياسات إيلاء الخصائص الاجتماعية أهمية بالغة في معالجة والتصدي لمسألة الفقر ومراعاة ما هدفت إليه الدراسة بتسليط الضوء على تلك المستويات وارتباطها المكاني بإيلاء قضية الفقر حسب الوحدة الإدارية وأخذ الحجم السكاني في محافظة العاصمة بمزيد من الاهتمام كونها تمثل الحجم السكاني الأكبر بالنسبة للمحافظات الأخرى، واكتشاف جيوب الفقر في تلك المحافظة .

التركيز في عملية التنمية الاجتماعية على إبراز الخصائص الاجتماعية بإيجاد الآليات والوسائل للتعامل مع تلك الخصائص باعتبارها مؤشرات نوعية ومؤثرة ومؤشرة في عملية الفقر، وهي ما هدفت إليه الدراسة، والعمل بالتنمية المكانية المستندة إلى تشخيص المؤشرات غير التقليدية لارتباطها بالمستويات المعيشية للسكان الفقراء.

اعتماد سياسة تنموية إقليمية تعكس البعد المكاني للتنمية ضمن عملية تخطيطية منشودة الأهداف وتأخذ في الاعتبار استهداف مسألة الفقر وبخاصة مراعاة الخصائص الاجتماعية للفقراء كوسيلة في تحديد المشكلات المرتبطة بالفقر والاستفادة من أن عملية التنمية متعددة الأبعاد (Multidimensional Process) وبالتالي ليست عملية التنمية ظاهرة اقتصادية فقط وإنما تهدف إلى إحداث تغيرات جذرية في البني الاجتماعية وتعمل على تسريع النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفوارق الإقليمية ومكافحة الفقر والسعي نحو القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للسكان(The ability to provide basic needs) (خير، 2000، ص35، الزوكة، 1995، ص26).

المراجع

المراجع العربية

الجمعية العلمية الملكية .(1996) . دراسة الفقر والبطالة في الأردن، عمان.

الحنيطي، دوخي عبد الرحيم.(2005) . عدالة توزيع الدخل والإنفاق بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة : دراسة ميدانية للمناطق النائية من إقليم جنوب الأردن، مجلة الملك سعود، العلوم الزراعية (5)، م 17.

الحنيطي، دوخي عبد الرحيم، وآخرون .(2004). تحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في الفقر، دراسة ميدانية على بعض القرى النائية من إقليم جنوب الأردن، المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، عمان.

الحنيطي، دوخي عبد الرحيم، ومحمد الرفاعي.(2001) . تحديد خط الفقر ونسبة الفقراء بين اسر البادية الأردنية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الطبيعية والتطبيقية، ع (4)، م (16).

الخصاونه، محمد، وعيد الرويضان. (1998) . الفقر والبطالة في الأردن، الجمعية العلمية الملكية،عمان.

الزوكه، محمد خميس. (1995) . التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

الشخاترة، حسين، (1988) . التجربة الأردنية في قياس وتحليل الفقر، وزارة التنمية الاجتماعية، عمان.

الصقور، محمد، وآخرون.(1989) .دراسة جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية، النهضة للنشر، عمان.

الصقور، محمد، وآخرون. (1993) . تقرير دراسة الفقر والخصائص، وزارة التنمية الاجتماعية: عمان.

-الصقور، محمد. (1998) . الحد من الفقر، خطته،متابعته في الأردن بين النظرية والتطبيق، بحث مقدم إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمان.

الطيب، سعود.(2002) . توزيع الدخل والفقر في محافظة الكرك، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، م (17)،ع (7)، الكرك.

باقر، محمد حسين. (1996) . قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، سلسلة دراسات مكافحة الفقر (3)، الأمم المتحدة، نيويورك.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.(2005) .تقرير التنمية الإنسانية العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، عمان.

خير، صفوح.(2000) . الجغرافيا: موضوعها، ومنهجها و أهدافها، دار الفكر، دمشق.

دائرة الإحصاءات العامة.(1989). مسح نفقات الأسرة ونفقاتها

لعام 1986- 1987،عمان.
دائرة الإحصاءات العامة.(2004) . مسح نفقات ودخل الأسرة لعام 2002/ 2003، عمان.
دائرة الإحصاءات العامة.(2010) . تقرير حالة الفقر في الأردن (استنادا إلى بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة)، عمان.
شتيوي، موسى. (2002) . دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة في الأردن، الطبعة الأولى، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان.
كريم، كريمة. (1994) . الفقر وتوزيع الدخل في مصر، منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط، القاهرة.
هاجن، آفريت . (1988) . اقتصاديات التنمية، ترجمة : جورج خوري، مركز الكتب الأردني، عمان.
وزارة التنمية الاجتماعية .(1989) . تقرير لجنة فنية حول الفقر، عمان.
وزارة التنمية الاجتماعية.(1997) . تقرير إيجاز عمل الوزارة، عمان.
وزارة التخطيط.(1996) . تقرير مؤشرات الفقر في الأردن وتقييمها، عمان.
وزارة التخطيط والتعاون الدولي.(2004) . تقارير البنك الدولي لعام 1994، مديرية الدراسات، عمان.
وزاره التخطيط والتعاون الدولي والبنك الدولي (2004)تقييم الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية،الجزء الأول،عمان .
وزاره التخطيط والتعاون الدولي (2005)، الأجندة الوطنية،محور سياسات محاربه الفقر، عمان .
وزاره التخطيط والتعاون الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن،(2004) الأهداف الإنمائية للألفية، تقرير الأردن، عمان .
يحى،ح سن وآخرون (2001)، قياس الفقر وتوزيع الدخل في الأردن، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 24، عمان.

المراجع الأجنبية

Dollar, D, and Kraay ,A .(2002) .Growth is Good for the Poor .Journal of Economic Growth,7.195-225.

2222- Drewnow Oski , A .(1977) poverty : its Meaning and Measurement, Development and Chang , vol .8 . PP 183-208.

3-Fields, G.(1980).Poverty, Inequality ,and Development. Gmbridage : Gmbridge University Press .

4-Hopkins, M. (1980).A Global fore cast of Absolute Poverty and Employment, "International Labour Review ". Vol.119, No .5.PP 565 -577.

Josh ,P. D. (1977) Conceptual Measurement and Dimensional Aspects and poverty In India, Seminar On Poverty Statistics , ECLAC, Santiago, Chile.

6-Kriesberg ,L.(1979) . Social Stratification, Now Jersey, Prentice- Hall.

Mankiw ,N. Gegory .(1997) Principles Of Economics .The Dryden Press .

Schilier,B.(1980) The Economic Of poverty and Distribution ,3rd,Edition, Prentice- Hall , New gersay .

9-Sen ,A (1976) Poverty : An ordinal Approach To Measurement , Econometrical, vol .44 PP 219-231.

Shaban ,R,A .(1980). Expenditure Distribution and poverty in Jordan , Ministry of Planning ,Amman.

UNDP. (1999). Human Development Report, New York Oxford University Press.

11- UNDP. (2004). Human Development Report, New York Oxford University Press .

World Bank. (2004). Making Services work for poor people world, Development Report, New York Oxford University Press.

Analysis Poverty Levels in Jordan Due to Socio-Characteristics: An Applied Statistical Study

Mahmud Al-Habees[1], Adeed Al-Rahahleh[2] and Khloud Rhamneh[3]

ABSTRACT

The current study identified the socio-variables and factors affecting poverty in Jordan. To do just this, the researchers depend on the secondary data issued by the Department of Statistics. The description statistical methods were used to test the study hypotheses. The study concluded that there were significant differences between poverty and administrative governorates.

Keywords: Poverty Level, Jordan, Socio-Characteristics, Department of Statistics.

[1)] Faculty of Planning and Administration, Al-Balqaa Applied University.
[2)] Faculty of Planning and Administration, Al-Balqaa Applied University.
[3)] Princess Rahma University College.
Received on 30/10/2011 and Accepted for Publication on 7/6/2012.